



ولاية
النمسا العليا

الاندماج

وضع صيغة ملزمة –
وتعزيز التلاحم المجتمعي

النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا

مالك الميديا والنشر

ولاية النمسا العليا

مكتب حكومة ولاية النمسا العليا

إدارة رئاسة المديرية Presse

Landhausplatz 1

Linz 4021

هاتف: 0732/7720-11400

بريد إلكتروني: pr.post@ooe.gv.at

التحرير والدعم العلمي

أ.د. كاتارينا بابل،

أستاذ علم الاجتماع كنان دوجان جونجور

الصور: ماكس كراسنوف – stock.adobe.com

الجرافيك: يوهانس أورتنر/قسم الصحافة/مركز النشر المكتبي [2018365]

1. طبعة، يونيو 2018

www.land-oberoesterreich.gv.at

يمكن الاطلاع على معلومات حول حماية البيانات على الرابط التالي

<https://www.land-oberoesterreich.gv.at/datenschutz>

7 1. أهداف سياسة الاندماج	
8 2. المبادئ الأساسية لسياسة الاندماج	
شروط نجاح الاندماج	8
الاندماج بوصفه عملية مجتمعية شاملة على المدى الطويل	8
الاندماج بوصفه عملية تبادلية ذات متطلبات مختلفة	8
المأمول من المهاجرين	9
المأمول من المجتمع المضيف	9
توفير الفرص وإتاحة المشاركة	9
الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان باعتبارهما أرضية مشتركة	10
مواجهة الأوساط الإشكالية	10
القيم المحورية	11
12 3. سلوكيات سياسة الاندماج الفعالة	
الفعالية والتمكين	12
-الزامية: الدعم والمطالبة	12
حسب الحاجة وعلى أساس معرفي وبصورة مؤثرة	13
مستشرفة للمستقبل ومستدامة	13
شاملة ومتراصة	14
14 4. المجالات المحورية لسياسة الاندماج	
اللغة والتعليم كمؤهلات مفتاحية	14
الاقتصاد وسوق العمل - تعزيز المشاركة	15
الاندماج والتعايش على أرض الواقع	17

القيم والتقاليد المستحقة للتوارث	17
الاحترام في التعامل مع بعضنا البعض	18

إن التلاحم الداخلي القوي بين أفراد المجتمع في أي بلد، هو وحده ما يقودهم إلى تحقيق كل ما هو عظيم، ويعينهم على تطبيق رؤاهم. والمجتمع الذي يعمل أفراداه معاً لتحقيق الأهداف، هو وحده الذي يستطيع توفير الأمان الذي نحتاجه معشر البشر.

من هذا المنطلق، فإن اندماج المنحدرين من ثقافات أخرى، ممن يبحثون عن وطن جديد في ولاية النمسا العليا، يعد أمراً بالغ الأهمية. ويتعين أن يتصف التعايش بالأمن والعدالة والاجتماعية، ولذلك يجب أن تكون عروض الاندماج هادفة وفي محلها.

والغرض من النموذج الاسترشادي للاندماج المائل بين أيديكم هو توجيهكم وتشبيد الجسور معكم؛ إلا أن الأمر يدور أيضاً حول نقل واضح وجلي لتصورنا بشأن التعايش الجماعي في وطننا. ويشمل ذلك التزاماً واضحاً باللغة الألمانية كلغة مشتركة، فضلاً عن منظومة القيم لدينا. واني أربغ في تعاون مثمر في ولاية النمسا العليا، دون الحاجة إلى التجاور، ودون الاضطرار إلى التباعد بطبيعة الحال.

وقد تعاون الممثلون والممثلات من الأحزاب السياسية في برلمان ولاية النمسا العليا مع خبيرات وخبراء بالتنسيق مع ولاية النمسا العليا. وواصلت أكاديمية Zukunftsakademie تطوير النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا الذي صدر عام 2008، وواعمته مع الظروف المجتمعية العامة الراهنة.

النتائج هي بوصلة من أجل تعايش ناجح في النمسا العليا – والتعبير عن موقفنا الأساسي تجاه الاندماج والتعاون المجتمعي. أشكر المشاركين على هذا العمل المهم، وأتمنى أن نحيا جميعاً حياةً طيبة، وأن نتمتع بتلاحم صلب في النمسا العليا.



© 2018

حاكم الولاية
الأستاذ توماس شتلنسر

تغيرت التحديات المجتمعية في مجال الاندماج تغيراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة؛ وذلك نظراً إلى تزايد الهجرة من قبل مواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أصحاب الثقافات الأجنبية. ولذلك، فإننا في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة النموذج الاسترشادي للاندماج في النمسا العليا. في بعض المجالات، أدت أوجه التقصير إلى خلق أوساط تُقصي الاندماج أو تضمر له العداء، وهي ما تحتاج إلى حل ناجح. ولا ينطبق ذلك على المهاجرين الجدد فحسب، بل ينطبق أيضاً على أولئك الذين يعيشون معنا منذ سنوات عديدة، ويحملون الجنسية النمساوية أو لا يحملونها، بالإضافة إلى الجيل الثاني والثالث من الأجيال القادمة. وبطبيعة الحال، تم الجمع بين الخبرات الإيجابية والاندماج الناجح. وفي الواقع، أظهر ذلك أن الاستعداد الشخصي للتكيف مع المجتمع الجديد، أمر لا غنى عنه من أجل نجاح الاندماج. وكما ثبت أيضاً، فإنه لا يكفي مجرد خلق حوافز لهذا الاستعداد فحسب. ففي حالة الرفض وإخفاق تدابير الاندماج، لا بد من وجود عواقب ملموسة في المقابل. ولن ينجح الاندماج إلا إذا أبدى المهاجرون التزامهم وقبولهم لقوانين وقيم الثقافة الغربية النمساوية الرائدة. وبالتالي يجب أن نواجه باستمرار تلك المجتمعات الموازية التي تقرض بعض الوصايا الدينية على قوانيننا ذات الشرعية الديمقراطية.



© 2018

يسرني أن تغير وجهة النظر الواقعية يجد مكاناً له في النموذج الاسترشادي الجديد. وبعد مرور عشر سنوات على إصدار النموذج الأول، يضع النموذج الاسترشادي للاندماج في النمسا العليا 2018 مساراً جديداً للتغلب على التحديات التي نواجهها اليوم.

ولضمان السلام الاجتماعي ومستقبل ولايتنا، فإن توفير أفضل اندماج ممكن للأجانب، على نحو يسمح لهم بالعيش معنا، أمر لا بد منه.

نائب حاكم الولاية
د. مانفرد هايمبوشنر



© كريستيان بلين

نعم، يعد الاندماج تحديًا، وهو عملية لا تتم بين عشية وضحاها، بل تستغرق سنوات. ويمثل لهذا تحديًا سواء أكان ذلك بالنسبة إلى من اضطروا إلى الفرار من الحرب والقمع والملاحقة ومن مُنحوا الحماية في النمسا أم بالنسبة إلى المواطنين والمولودين في النمسا العليا، الذين يجب علينا تعليمهم كيفية التعامل مع الجارات والجيران أو رفيقات ورفقاء الدراسة أو الزميلات والزملاء الجدد. وعلى الرغم من أنه تحدٍ لكلا الجانبين، فإنه يحمل بين طياته فرصة في الوقت ذاته – علمًا بأنه هناك أمر أساسي: نرغب في أن نحيا حياة طيبة معًا.

ومن الأفضل إزالة التحفظات من خلال التعارف والتقارب فيما بيننا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم العديد من البلديات التابعة للنمسا العليا في إطار الاحتفالات والفعاليات ومبادرات الاندماج التطوعية العديدة فرصًا رائعة، ولا يسعني سوى أن أوصي بزيارتها.

والمغزى من النموذج الاسترشادي للاندماج هذا وغرضه، هو إظهار رغبة ولاية النمسا العليا الاتحادية في دعم التعايش بين مختلف الثقافات، والالتزام بتطبيق القواعد السارية في ولايتنا على الجميع – بغض النظر عن محل ميلادهم أو موطنهم الأصلي. ولذلك، فمن المهم أيضًا أن تتوافق حكومة الولاية بأكملها، بغض النظر عن قناعاتها السياسية الحزبية، على هذا الأساس، بجانب المبدأ الواضح القائم على التفاهم المشترك والقدرة على التواصل فيما بيننا؛ لأن "التفاهم يولف بين الناس".

مدير الدائرة
رودولف أنشوبر

منذ أكثر من 50 عامًا، قامت النمسا بتوظيف عمال من تركيا ويوغوسلافيا السابقة. وكان الرجال يُنقلون إلى النمسا عن طريق القطارات، حيث يوزعون هنا على الشركات التي كانت في حاجة ماسة إلى عمال الاندماج؟ لم يكن مرغوبًا. ولم تكن هناك دورات لغة ألمانية. وكان يتم استضافة العمال في التكنات العسكرية والمعسكرات الجماعية.

واليوم، أصبحنا نعرف أنه: عندما يفد الناس إلينا، فإن من واجبنا أن نسعى جاهدين لدمجهم في المجتمع. لأن هذا هو السبيل الوحيد لنجاح التعايش. حيث يكون الاندماج دائمًا أمرًا لا بد منه بالنسبة لكلا الجانبين. والاندماج لا يمنح حقوقًا فحسب، بل يتطلب أيضًا الوفاء بواجبات.

ومن الجدير بالذكر أن الطلب على العمالة الأجنبية اليوم كبير كما كان في ستينيات القرن العشرين. لذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى موظفين متخصصين ومساعدين، في مجال الصناعة والضيافة والمهن الصحية ومهن الرعاية.

وإن كنا أذكاء، فإننا سنعتبر تدفق الناس من البلدان الأخرى – سواء أكانوا لاجئي حرب أم عمالًا معينين – فرصة لدعم مجتمعنا. وإن كنا أذكاء، فإننا سننقل قيمنا وتقاليدينا، وفي المقابل سنسعى جاهدين إلى التعلم من المهاجرين. وإن كنا أذكاء، فسوف نبذل قصارى جهدنا لضمان ترسيخ جذور النساء والأطفال والشباب المهاجرين هنا.

ولأننا أذكاء، فإننا منفتحون في النمسا العليا تجاه هذا الموضوع المهم، ونتعامل معه دون تحيز. ويقوم ذلك على النموذج الاسترشادي للاندماج المائل بين أيديكم.

مديرة الدائرة
بيرجيت جروشنورفر، الأستاذة في إدارة الأعمال

© ولاية النمسا

شكّل شعار نموذج الاندماج الصادر عام 2008 "الاحتواء عوضًا عن التصنيف" أساس التشكيل المنهجي لسياسة الاندماج في ولاية النمسا العليا. والتي كانت تهدف إلى تطبيق العمل الاندماجي وطنيًا وإقليميًا في قطاعات عدة، علاوة على إتاحة التعايش الناجح. ومنذ ذلك الحين، توسعت أعمال الاندماج إلى حد كبير، واكتسبت طابعًا احترافيًا. وشهد تقييم العمل الاندماجي حتى الآن إحرار نتائج طيبة للولاية برمتها. وبجانب النجاحات، توجد أيضًا تحديات ومجالات بها مشكلات تعذر التغلب عليها على نحو مُرضٍ، ويلزم الارتقاء بها. وينطبق هذا مثلاً على جانب من فئات المهاجرات والمهاجرين القديمة والجديدة. ويضاف إلى ذلك ديناميكية وقوة الأزمات والتوترات العالمية التي تتعكس بشكل ملموس على أرض الواقع، وتمثل عبئًا على التعايش.



© د. ك. ف. ج.

وهذه الأسئلة وغيرها، جعلت إعادة تقييم سياسة الاندماج وتبسيط الضوء عليها أمرًا ضروريًا. ولذلك من الضروري زيادة نشاط وإلزامية سياسة الاندماج في جميع الاتجاهات. وهو ما يتطلب أيضًا توافر أسباب وجيهة للقيم والسلوكيات والمتطلبات المفروضة لنجاح التعايش، كما يتعين تبسيط الضوء على المناطق الإشكالية. ويحمل النموذج الاسترشادي الجديد مهمة خلق هذه الروح على عاتقه. وفي هذا الصدد فقد دفعت عقلانية وبصيرة الأحزاب الممثلة في البرلمان، تجنب توجيهاتهم السياسية الحزبية، والسعي للتصافير وإجراء المباحثات فيما بينها. ومن دون هذا السلوك الحاسم والقائم على التفاهم بين جميع المشاركين، لم يكن ليرى هذا النموذجُ النورَ، وبالتالي أقدم لهم خالص احترامي.

K. F. J.

الدعم العلمي
أستاذ علم الاجتماع كنان دوجان جونجور

يعتمد صنع مستقبل جميع من يعيشون في النمسا العليا ونجاح التعايش على تلاحم المجتمع، بغض النظر عن أصل وجنسية أفراد. ويهدف النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا إلى تعزيز هذا التلاحم. وتُصاغ أهداف ومبادئ ومواقف سياسة الاندماج في الولاية من هذا المنطلق، وفي هذا الصدد تُؤخذ جميع فئات السكان – المحليين والمهاجرين – بعين الاعتبار.



© د. كاتارينا بابل

كما نتناول التوقعات المنتظرة من المجتمع المضيف والمهاجرين، لتسهيل مشاركة الجميع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجتمعية في النمسا العليا. ويبرز نموذج الاندماج الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان باعتبارها الأرضية المشتركة لأي مجتمع منفتح، كما يُظهر القيم الأساسية للتعاون الناجح في ظل هذا التنوع. وتبرهن عملية النقاش واسعة النطاق بخصوص تطوير النموذج الاسترشادي على الاستعداد والالتزام بالتعامل المشترك مع الاندماج باعتباره مهمة مستقبلية.

Katharina Pabel.

الدعم العلمي
أ.د. كاتارينا بابل

وضع صيغة ملزمة للاندماج — وتعزيز التلاحم المجتمعي

النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا

1. أهداف سياسة الاندماج

يحمل النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا عنوان "خلق اندماج ملزم — تعزيز التلاحم". وبه يتم التعبير عن هدف ومهمة سياسة الاندماج: تتمثل مهمتها ومسؤوليتها في إتاحة التعايش الناجح والسلمي لجميع الناس في ولاية النمسا العليا، بغض النظر عن أصلهم وجنسياتهم. ونحن نقبل هذه المسؤولية.

يصدر النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا في فترة ظلت تتشكل فيها تحديات جلبت معها هذا العدد الكبير من اللاجئين والمهاجرين الآخرين، ولا سيما في عامي 2015 و 2016. وفي السنوات المنصرمة على وجه الخصوص، بُدلت جهود سياسية مضمّنة لإدماج هذه الفئة من اللاجئين. ومن ناحية أخرى، لا يزال المواطنون المنحدرون من دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يشكلون أهم فئات المهاجرين. ولم تصل لهم أية سياسة اندماج ذات طابع مؤسسي لفترة طويلة. ومع ذلك، فإن اندماجهم أمر لا مناص منه أيضًا من أجل التعايش في النمسا العليا، ويتعين أن يركّز عليه النموذج الاسترشادي كما يركّز على اندماج المهاجرين الوافدين حديثًا. يستهدف النموذج الاسترشادي السكان المحليين أيضًا. وهم الذين تفاعلوا بانفتاح والتزام شخصي كبير، ولكن بقلق وشك أيضًا، مع تطورات الهجرة المختلفة في السنوات والعقود الأخيرة. ويجب أن يأخذ الهدف المتمثل في التعايش الناجح بين الجميع في النمسا العليا كافة فئات السكان — المحليين والمهاجرين — بعين الاعتبار.

يصوغ النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا مبادئ وخطوطًا استرشادية وسلوكيات من أجل سياسة الاندماج للعقد القادم. وهو يستكمل درب نموذج الاندماج القائم حتى وقتنا هذا "الاحتواء عوضًا عن التصنيف — العيش في اندماج بالنمسا العليا" الصادر عام 2008، ويتجاوب مع الظروف المتغيرة، ويطور رؤيته بخصوص المستقبل. ويتضمن النموذج الاسترشادي الجديد للاندماج، التوجيهات الاستراتيجية المتعلقة بسياسة الاندماج المستقبلية بصورة شاملة. وعلى هذا الأساس يجري اتخاذ تدابير ملموسة، وتوفير الموارد الملائمة. فهو يضع إطار عمل ملزم لسياسة الاندماج المستقبلية وأعمال الاندماج، بما في ذلك آلية الدعم في ولاية النمسا العليا.

2. مبادئ سياسة الاندماج

شروط نجاح الاندماج

لإنجاح

الاندماج الذي يؤدي بدوره إلى خلق تلاحم مجتمعي، فإن الشروط التالية تعد ركيزة أساسية لا غنى عنها: تعلم اللغة الألمانية باعتبارها اللغة المشتركة، والعمل بنشاط على تحسين القدرة الاقتصادية على العيش باستقلالية، وتقبل القيم الأساسية، واحترام ثقافة الولاية وثقافة الحياة اليومية في النمسا العليا بوصفها أساس التعايش. وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر انفتاح المجتمع المضيف، واستعداده بالشكل الكافي. ويجب أن تركز جهود اندماج المهاجرين وخطة اندماج السياسة على هذه القاعدة.

الاندماج بوصفه عملية مجتمعية شاملة على المدى الطويل

الاندماج قضية تشمل عدة قطاعات، ويؤثر - بدرجات متفاوتة - على جميع قطاعات المجتمع تقريباً. ولا ينبغي التعامل معه كقضية خاصة منعزلة، بل باعتباره جزءاً من السياسة في أي مجتمع تقوم الحياة اليومية فيه على الهجرة والتعددية. وبالتالي، فإن سياسة الاندماج جزء من سياسة التعليم والسياسة الاقتصادية وسياسة سوق العمل والصحة والسياسة الاجتماعية وسياسة الإسكان والسياسة الأمنية في أضييق معانيها وأوسعها. وهي تتم بشكل مترابط ومنسق على مستوى سياسة الولاية والمدن والبلديات وإدارتها. والاندماج ليس خطوة تُنفذ مرة واحدة فتؤتي أكلها. بل الاندماج عملية طويلة المدى تتطلب وقتاً، ويجب المضي فيها بثبات وثقة ونفس طويل. ومن هذا المنطلق توضع سياسة الاندماج بحيث تكون طويلة الأجل، كما توضع الخطط وفقاً لاحتياجات المستقبل ومتطلباته، وضمان الاستمرارية.

الاندماج بوصفه عملية تبادلية ذات متطلبات مختلفة

يستهدف النموذج الاسترشادي للاندماج في ولاية النمسا العليا جميع الأشخاص المعنيين والمؤسسات المعنية بقضايا الاندماج بأضييق معانيها وأوسعها. والجهات المخاطبة هي المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومة على حدٍ سواء، مثل إدارات الهيئات المحلية المختلفة والجمعيات والسكان المحليين والمهاجرين والمجموعات المنخرطة في العمل الاندماجي. ولا يستهدف النموذج الاسترشادي للاندماج حديثي الوصول إلى النمسا العليا وحدهم، ولكن يستهدف أيضاً من هاجروا إلى النمسا العليا قبل عدة سنوات لأسباب مختلفة، فهم وأطفالهم - وبعضهم لديهم أحفادهم - جزء من سكان النمسا العليا.

المأمول من المهاجرين

من باب المعاملة بالمثل، يجب الاعتراف بأن عملية الاستقرار وما يصاحبها من متطلبات الاندماج، تكون أشد بكثير على المهاجرين مقارنةً بالمجتمع المضيف. فاكْتساب لغة جديدة وإيجاد السبيل المناسب وتثبيت الأقدام في مجتمع جديد، يتطلب جهدًا أكبر بكثير من جانب المهاجرين. حيث يتعين على المهاجرين الإسهام - حسب إمكانياتهم - في تعزيز وجودهم في النمسا العليا وتطورهم فيها. وبفضل تعلم اللغة الألمانية والعمل على تحسين القدرة على العيش باستقلالية وقبول قيمنا، فإن المهاجرين يسهمون في إنجاح الاندماج.

المأمول من المجتمع المضيف

يجب على المجتمع المضيف دعم هذه المساعي والجهود المبذولة بفعالية. وتحمل سياسة الاندماج على عاتقها مهمة تعزيز الاندماج والتلاحم المجتمعي، وتهيئة الظروف اللازمة لذلك. وبالإضافة إلى التدابير التي اتخذها الاتحاد، تعتبر ولاية النمسا العليا نفسها مسؤولة عن وضع شروط عامة ملائمة وتقديم عروض مفيدة، من خلال سياسة اندماج فعالة. كما أن المتطوعين - سواء أكانوا أفرادًا أم مجموعات أم أبرشيات أم جمعيات - ممن يتولون مهامًا مختلفة في مجال اكتساب اللغة والبحث عن عمل والبحث عن مسكن أو يقدمون الدعم، يلعبون دورًا محوريًا في عملية الاندماج.

توفير الفرص وإتاحة المشاركة

لقد نجح العديد من المواطنين المهاجرين والمواطنات المهاجرات الذين يعيشون في النمسا منذ فترة طويلة، في ترسيخ جذورهم منذ زمن، وأصبحوا جزءًا لا يتجزأ من المجتمع. وبفضل أعمالهم ونشاطاتهم، أسهموا في ارتفاع الولاية اجتماعيًا واقتصاديًا. إلا أنه في الوقت نفسه، هناك بعض الفئات لم ينجح معهم الاندماج والمشاركة بما فيه الكفاية. ومن خلال ميزة استدراك الاندماج، يتعين العمل على إكمال نواقص الماضي؛ وفي الوقت نفسه، ينبغي ضمان إدماج المهاجرين الجدد من خلال أعمال اندماج فعالة.

ينبغي أن يتيح الإدماج للجميع - بغض النظر عن الأصل أو الجنسية - المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجتمعية في ولاية النمسا العليا. ويجب وضع الشروط العامة الضرورية لهذا الأمر، بواسطة سياسة الاندماج على المستوى الرسمي وغير الرسمي على حدٍ سواء. وتمثل خيارات القبول في أنظمة القواعد والمؤسسات القائمة أهمية قصوى بالنسبة لعملية الاندماج. شروط البدء متباينة: في أغلب الأحيان،

يجب على المهاجرين في بادئ الأمر تعلم اللغة الألمانية باعتبارها لغة الحياة اليومية ولغة التخاطب، في حين لا يحمل بعض المهاجرين تأهيلاً مناسباً ولا يحملون مؤهلات ثلاث سوق العمل النمساوي. وهنا، يجب اتخاذ خطوات معززة للاندماج؛ لتوفير مشاركة عادلة.

إلا أن الاندماج يتطلب أيضاً تسخير جهود الأفراد حسب قدراتهم وإمكانياتهم. ومن المأمول أن يتحلوا بالاستعداد لتعلم اللغة الألمانية، والاستعداد للتعليم والتأهيل، والاستعداد للمشاركة بنشاط في سوق العمل وفي المجتمع. وبصفة عامة تشمل هذه التوقعات جميع من يعيشون في النمسا العليا. ويجب تحديد العقبات التنظيمية وتذليلها التي تعوق المشاركة – مثل إجراءات الاعتماد والاعتراف الطويلة والكثيرة الشروط دون مبرر.

الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان باعتبارهما أرضية مشتركة

في النمسا العليا، يعيش بشر من مختلف الأصول والجنسيات. ومع ذلك، يتميز الناس أيضاً تبعاً لمعايير أخرى: حسب العمر والجنس ومعتقداتهم الدينية والسياسية. لذلك، فإن التنوع في النمسا العليا واقع مجتمعي، كما هو الحال في النمسا بأسرها. ونتيجة للهجرة، فإن التنوع الذي تنعم به ولايتنا أخذ في الازدياد. ويقابل التنوع الثقافي للمقيمين في النمسا العليا باحترام. وقد يعني التنوع إثراءً للمجتمع من ناحية، ولكن من ناحية أخرى قد ينتج عنه حالات ارتباك وسوء تفاهم وتناقضات ومشكلات.

ولذلك، فإن تلاحم مجتمع يعيش فيه بشر مختلفون بحاجة إلى قيم وقواعد مشتركة. وفي النمسا العليا، نعدُّ أنفسنا مجتمعاً منفتحاً مدافعاً عن قيمه الأساسية. إن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان المكفولة في النمسا بجانب سيادة القانون والديمقراطية، هي القيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. ويجب أن تكون هذه القيم معروفة، وتحظى بالقبول والمساندة من قبل الجميع. ويجب الإقرار بأي التزامات قانونية منبثقة منها، واتباعها بلا تحفظ. وطالما أن الجميع يُقرون بهذه القيم الأساسية، فإن التعايش في ظل التنوع يصبح ممكناً.

مواجهة الأوساط الإشكالية

التسامح والانفتاح هما ما يميز التعايش في النمسا العليا. وليس هناك مجال للتسامح مع التيارات والأيدولوجيات التي لا تمتثل للقواعد الملزمة المعمول بها في النمسا والنمسا العليا، وتشكك في قيمنا الأساسية. لذلك، فإننا نرفض انتشار الكراهية، والتطرف الديني والسياسي، والإسلاموية، والأيدولوجيات المناهضة للديمقراطية، والمواقف التي تحقر من بعض فئات المجتمع. كما أن ولاية النمسا العليا تواجه هذه التيارات

والشبكات والمؤسسات بوسائل تخضع لسيادة القانون، دون إنكار لقيمتها ومبادئها المتعلقة بالمساواة والحرية في هذا الصدد. فلا مناص من التصدي للأوساط التي تحض على التفكك وتثير المشكلات، وتحتضن أنماط معيشة لا تتوافق مع قيمنا ونظامنا الأساسي. من هذا المنطلق، فإن التدابير السياسية الأمنية والاجتماعية والوقائية تعد أمرًا ضروريًا، ويجب أن تتدخل مبكرًا، وأن تمنع أي انحراف محتمل أو أي انحراف آخر عن المسار في الأوساط الإشكالية التي تحض على التفكك.

القيم المحورية

تتبع القيم المحورية للتعايش في النمسا وولاية النمسا العليا من الأحكام الدستورية وقوانين بلدنا، ويكفلها ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، والمعاهدات الدولية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تطورت أفكار النظام الحكومي والمجتمعي الماثلة بين أيديكم على مدى قرون، بل وخضنا معارك انتصارًا لها في بعض الأحيان، وأخيرًا وليس آخرًا، فهي عامل جذب للهجرة إلى النمسا في كثير من الأحيان.

❖ **الديمقراطية وسيادة القانون:** توضع القوانين وتنبثق منها قواعد عامة ملزمة بعد مناقشات ثم تصويت من جانب ممثلات الشعب وممثليه في البرلمانات استنادًا إلى اللوائح الإجرائية ذات الصلة. وتلتزم الدولة بهذه القوانين التي وضعت بطريقة ديمقراطية، فهي التي تُكسبها صفة دولة القانون. وتسري الحقوق والواجبات الواردة في القوانين على جميع من يعيشون في النمسا؛ ويجب عليهم الإقرار بها واتباعها بلا تحفظ.

❖ **الفصل بين الدولة والدين / حرية المعتقد:** تتعامل الدولة النمساوية بمنأى عن أي دين، وقراراتها محايدة دينيًا. وينعم كل فرد في النمسا بالحرية في اختيار معتقده والعيش في إطار القانون أو صياغة حياته دون التزام بمعتقد ديني. ولا يمكن تقييد الامتثال للقوانين السارية استنادًا إلى تشريعات دينية.

❖ **السلامة الجسدية والروحية:** يُحظر العنف البدني أو النفسي أو الجنسي، ولا سيما تجاه الأطفال والنساء. وللحماية من الاستغلال (الجنسي)، يُحظر الزواج القسري وتعدد الزوجات على سبيل المثال.

❖ **الحق في صياغة الحياة الشخصية وحرية التعبير:** لكل فرد الحق في صياغة حياته الشخصية بنفسه وفقًا لمعتقده وتقاليده ومصالحه وتوجهاته الجنسية. وطالما أن ممارسة هذه الحقوق تتماشى مع القانون النمساوي، فلن يُفرض عليها أي قيود.

❖ **المساواة بين الجنسين:** للمرأة والرجل الحقوق نفسها؛ حيث يقرر كل منهما بشأن كافة جوانب حياته بنفسه. ويجب توقيير المرأة واحترامها على قدم المساواة.

❖ **فرص التعلم والزامية التعليم:** يتمتع الفتيان والفتيات بنفس الحق في ارتياد المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها. كما أن هناك إلزامية بالتعليم للفتيان والفتيات في رياض الأطفال والمدارس ومؤسسات التأهيل.

3. سلوكيات سياسة الاندماج الفعالة والملزمة

تتبنى ولاية النمسا العليا سياسة اندماج فعالة وملزمة. وما يميزها هو المنهجيات والمبادئ الأساسية التالية:

← **الفعالية والتمكين**

تهدف سياسة الاندماج إلى تمكين جميع الأشخاص من إدارة حياتهم باستقلالية والمحافظة عليها. في هذا الصدد قد يكون من المثمر في بداية عملية الاندماج دعم المهاجرين في التأقلم في النمسا العليا من خلال تقديم عروض رعاية ومرافقة. من ثم يتعين من باب الرعاية اتخاذ خطوات خاصة بمرافقة ودعم ناجزين يمكن أن تتضمن إجراءات ملموسة للتعليم والتدريب والمؤهلات على سبيل المثال، وهي ما تؤدي على هذا النحو إلى الاستقلالية. في هذا السياق يبدو من المهم عدم النظر إلى الأشخاص المطلوب دمجهم في المجتمع نظرة سلبية على أنهم مجرد متلقين ومتلقيات للخدمات بل تهيئتهم من خلال إجراءات اندماج فاعلة لإدارة حياتهم بأنفسهم والمشاركة في المجتمع. تؤتي سياسة الاندماج الفاعلة أكلها على أفضل ما يكون عندما يُسهم المشاركون والمشاركات بإرادتهم في تأقلمهم وتطورهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.

← **إلزامية: الدعم والمطالبة**

الالتزام المتبادل جزء من الاندماج في المجتمع وتعبير عن التقدير والثقة المتبادلين ويشكل على هذا النحو الأساس الجوهري لعملية الاندماج. يتعين رسم سياسة الاندماج بشكل ملزم لكلا الطرفين، ولهذا يتعين الانصياع لمبدأ الدعم والطلب. وهذا يتطلب تحديد الأهداف المنتظر تحقيقها من وراء إجراءات الاندماج والاتفاق على هذه الأهداف بشكل ملزم بين مقدم الدعم ومتلقيه ومراقبة الالتزام بها وتأثيرها.

يجب تقدير الحافز والسعي الدؤوب ودعمهما. في المقابل يكون لغياب الاستعداد أو حتى الامتناع عنه نتائج سلبية ويتعين أن يقابلها عقوبات أيضا. ويُعد النموذج الاسترشادي ملزماً بهذا المعنى عندما يتعين أن تستند سياسة الاندماج والعمل الاندماجي وآلية الدعم، فضلاً عن التعاونات، إلى الأهداف والمبادئ والسلوكيات المنصوص عليها فيه. ويفتح الاندماج الناجح الباب للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية في النمسا العليا. كما يتيح تطوير معايير الدعم (أو مواصلة تطويرها) على أساس هذا النموذج الاسترشادي الالتزام المتبادل بين مقدم الدعم ومتلقيه سواء أكان الأمر يتعلق بأفراد أم بجماعات.

← حسب الحاجة وعلى أساس معرفي وبصورة مؤثرة

يمكن ضمان قبول العروض على نحو طيب من خلال تصميمها حسب الحاجة وحسب الفئات المستهدفة وبالتالي تكون أيضا معقولة وفي المتناول. تعول ولاية النمسا العليا على تقديم عروض دعم مخصصة تقوم على حسب الحاجة والإمكانات المتاحة مما يتطلب معرفة دقيقة بحاجة الفرد للدعم. في إطار الاستخدام الاقتصادي للموارد يتعين النص على إجراءات الدعم وتحديدها وفق حالة إقامة المهاجرين. ورغم معرفتنا بأن الاندماج والتعايش الناجح ينطوي على إجراءات معقدة ومتعددة الأوجه وديناميكية، يتعين تنسيق العمل الاندماجي على أساس معرفي يستند إلى الأدلة. وعلى هذا الأساس يمكن تصميم عروض مؤثرة تهدف إلى تعليم الاستقلالية.

وينطبق مبدأ التركيز على الحاجة والتأثير على كافة عروض الدعم المرتبطة بالاندماج لدى الولاية. حيث يدخل في مبدأ التركيز على التأثير ضرورة تقييم الأنشطة والإجراءات المرتبطة بسياسة الاندماج. ويستلزم قياس مدى نجاح الاندماج وتقييم إجراءات الاندماج ومراقبة عملية الاندماج تطويراً جديداً ومستمرًا على نحو ملائم. علمًا بأنه في إطار استخدام مستدام للموارد يتعين الانتباه إلى الجدوى الاقتصادية لعروض الدعم المقدمة.

← مستشرفة للمستقبل ومستدامة

في ضوء متطلبات سوق العمل سترسم النمسا العليا سياسة هجرة وسياسة اندماج موائمة و متميزة للمستقبل. فيتعين دعم هجرة ذوي المؤهلات العليا والمختصين والدارسين ووضع أطر تسمح لهؤلاء الأشخاص بالبقاء في النمسا العليا. وتُعد سياسة الاندماج المرسومة من قبل ولاية النمسا العليا سياسة طويلة الأمد، إذ لا يمكن من خلال إجراءات دعم قصيرة الأجل

تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق الاستقلالية والقدرة على المحافظة على الذات. يحتاج الاندماج إلى نفس طويل. فلا ينبغي دائما ارتياد أسهل الطرق وأقصرها بل أكثرها استدامة، أي ذلك الطريق الذي يقود في النهاية إلى التمكين من إدارة الحياة بصفة مستقلة والارتباط بالحياة الاجتماعية في النمسا العليا.

← شاملة ومترابطة

الاندماج هو موضوع شامل يرتبط تقريبا بكافة المناحي الاجتماعية بدرجات متفاوتة. وبصفة خاصة ترتبط مجالات التعليم والتدريب والاقتصاد وسوق العمل والصحة والاجتماعيات والإسكان والأمن والثقافة بقضايا اندماج متعددة. يجري اتخاذ تدابير الاندماج سواء على مستوى البلديات والمدن أو على مستوى الولاية. في الوقت ذاته ينبغي التفكير في أنه توجد بجانب الأطراف الرسمية أطراف غير رسمية مثل الاتحادات والمجموعات التطوعية والأفراد تقوم بالعمل الاندماجي بطريقة متنوعة ومؤثرة للغاية. هذا العدد الكبير من الأطراف الفاعلة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية يجعل من التوافق والترابط المستمر ضرورة ملحة. وتؤكد الطبيعة التداخلية للاندماج من أكثر من منظور على أهمية توافق وترابط كافة الجهات المعنية بالاندماج التابعة لولاية النمسا العليا وكذلك التوافق والترابط داخل البلاد. ويتعين الاستمرار في المواعمة بين نقاط الالتقاء والعمليات الانتقالية على نحو أفضل لتقليل الخسائر الناجمة عن الاحتكاك وتجنب الكيانات المزدوجة قدر الإمكان.

4. المجالات المحورية لسياسة الاندماج

اللغة والتعليم كمؤهلات مفتاحية

اللغة الألمانية باعتبارها اللغة المشتركة أساسا جوهريا للتعايش وتمثل مهارة مفتاحية تمكن من انتهاز الفرص التي يتيحها العيش في ولايتنا. تسمح اللغة المشتركة بالتواصل بين أهل البلد والمهاجرين بل وأيضا بين المهاجرين المنتمين لجنسيات ولغات مختلفة. يتعين على كل فرد أن يكون على وعي بأن الإلمام الكافي باللغة الألمانية يساعد على تكافؤ الفرص والمشاركة المجتمعية.

تشكل

فتوافر المهارة اللغوية الكافية يفتح الباب للتعليم والتدريب والدخول إلى سوق العمل والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية في مدن وبلديات النمسا العليا. في الوقت ذاته ينبغي أن تنقل دورات اللغة للدارسين أيضا المعلومات المعرفية حول النمسا والنمسا العليا وكذلك حول القيم الأساسية وقواعد التعايش.

لذلك يُعد تقديم عروض الدعم اللغوي عنصراً بنائياً جوهرياً من أجل سياسة اندماج ناجحة، حيث يتعين أن يكون عرضاً متميزاً يتم تصميمه على نحو مناسب للغاية وشامل لتلبية متطلبات الناس. وعلى هذا الأساس يتعين الانتباه لمستوى اللغة وكذلك درجة محو الأمية فضلاً عن المتطلبات الخاصة التي تشترطها المهنة اللاحقة. يجب تركيز الاهتمام على عروض دعم اللغة التي تساعد النساء بالأخص في اكتساب اللغة. فمن ناحية تمثل النساء شخصيات نافذة جوهرية لتعلم اللغة ومن ناحية أخرى يُعد تعلم اللغة الألمانية بالنسبة للنساء خطوة جوهرية في أغلب الأحيان من أجل الاستقلالية في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهن في النمسا العليا.

ولا يتعارض التأكيد على أهمية اللغة الألمانية مع الاهتمام بتعددية اللغات، حيث يتم تقدير وتدعيم إتقان العديد من اللغات بجانب الألمانية. ففي موقع اقتصادي يرفع ويغايش العديد من الاتصالات الدولية مثل النمسا العليا تعتبر تعددية اللغات بمثابة معيار تأهيلي لا يقتصر على رسم شخصية الفرد فحسب، بل يكتسب أيضاً منفعة اقتصادية. من هذا المنطلق تُعد سياسة الاندماج المستقبلية مسألة تعددية اللغات فرصة سانحة.

يمثل التعليم والتدريب في مجتمعنا المقومات الأساسية اللازمة للحصول على مقعد في سوق العمل ولوضع الأساس الاقتصادي لحياة مستقلة. فالرقي الاجتماعي والمجتمعي يتم في الأساس عبر التعليم. وبالتالي فمن الواجبات المهمة لسياسة الاندماج نشر أهمية التعليم بالنسبة للرقي المجتمعي وإيقاظ طموحات التعليم وصلها وضمان الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

كذلك على سياسة الاندماج الفاعلة والإلزامية وضع أطفال المهاجرين والمهاجرات في الاعتبار. ففي حالة التعليم المناسب والدعم عند اللزوم سيحظى هؤلاء الأطفال بأفضل الفرص للاندماج في النمسا العليا وتأسيس حياتهم الشخصية. ولضمان مسار تعليمي غير منقطع يتعين مراعاة النقاط المشتركة بين المؤسسات التعليمية المختلفة (روضة الأطفال والحضانة والمدرسة الابتدائية) وخصوصاً في ضوء المهارة اللغوية. كما يجب تكثيف مشاركة الوالدين.

الاقتصاد وسوق العمل - تعزيز المشاركة

يجب على كل فرد أن يحرص على الاستقلالية وفقاً لإمكاناته الشخصية. في هذا الصدد يُعد النظام الاجتماعي التضامني الخاص بنا شبكة تجميع لكل من لم يتمكن لأسباب مختلفة من الاستقلالية. فالدولة الاجتماعية لن تجدي نفعاً إلا إذا حرص الجميع في إطار إمكاناتهم على استقلالهم المادي وساهموا في النظام التضامني. وهذا يعني مثلاً بالنسبة للمهاجرين حرصهم على استقلالهم الاقتصادي بصفة مستدامة

من خلال اكتساب اللغة الألمانية والتعليم والتأهل والبحث عن العمل فالعمل. من لا يسعى لا يضر نفسه فحسب بل يقوض أيضاً من المجتمع التضامني الذي تعتمد عليه الدولة الاجتماعية.

تخدم مشاركة المهاجرين والمهاجرات في سوق العمل كل فرد فضلاً عن النفع الذي يعود على المجتمع. فالمشاركة تشكل الأساس لحياة مستقلة من حيث إنها توفر المقومات الاقتصادية اللازمة لذلك. أيضا يخدم العمل الاندماج بشكل غير مباشر: إذ يوفر مكان العمل إمكانية إجراء اتصالات اجتماعية متنوعة، تفتح بدورها سبلاً أخرى للاندماج المجتمعي. أخيراً وليس آخراً تسهم مشاركة المهاجرين والمهاجرات أيضا في القوة الاقتصادية في النمسا العليا.

بذلك تكون سياسة الاندماج الفاعلة والإلزامية عنصرَ بناءٍ مهماً أيضا في السياسة الاقتصادية لولاية النمسا العليا التي تستهدف مواصلة تعزيز مكانة النمسا العليا باعتبارها موقعا اقتصاديا رياديا. بهذا المفهوم يتعين التركيز على الجمع بين السياسة الاقتصادية وسياسة الاندماج بشكل أقوى من السابق. فالاقتصاد النمسا العليا في حاجة إلى مختصين. ويمثل المهاجرون المستعدون لتعلم اللغة الألمانية وتأهيل أنفسهم ودمجهم فرصة كبيرة للموقع الاقتصادي للنمسا العليا. في الوقت ذاته يتعين التأكد من أن كثيرا من المهاجرات والمهاجرين الوافدين إلى النمسا العليا في السنوات الأخيرة لا يتمتعون بالمؤهلات والمهارات الضرورية لسوق العمل بل يتعين عليهم اكتسابها أولا في النمسا العليا. هنا يتعين تدشين إجراءات دعم معينة تختلف بحسب حالة الإقامة؛ بغرض مجابهة التحدي المتمثل في تأهيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص لسوق العمل من خلال التعليم والتدريب. لا مفر من تعاون فاعل بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص. بالنظر إلى تطور سوق العمل في السنوات القادمة يتعين تقديم المشورة وتشجيع الشباب والشباب المهاجر البالغ على الالتحاق بالتدريبات الخاصة بمجالات العمل المطلوبة. ويتعين مخاطبة النساء على وجه التحديد لجذبهن إلى المؤهلات والتدريبات وسوق العمل. أما المهاجرون من حملة المؤهلات المطلوبة في المجال الاقتصادي فيتعين عليهم سريعا تعلم اللغة الألمانية في دورات مهنية مناسبة وإعادة تأهيلهم عند اللزوم؛ لكي يتمكنوا من الاستفادة من فرص سوق العمل بأسرع وأبسط ما يمكن. كما ينبغي دعم المهاجرين من حملة المؤهلات العليا على أفضل وجه ممكن في إجراءات الاعتراف بالشهادات ومعادلتها.

وقد تبين في الأعوام الأخيرة أن نجاح الفتيات ذوات الأصول المهاجرة في التعليم قد تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بنجاح الأولاد ذوي الأصول المهاجرة. مع ذلك لم يتحقق هذا النجاح الدراسي بالدرجة المرغوبة التي تجعله ضمن النجاحات المعنية في التدريب وعالم العمل. فدائما وأبدا تمثل صور الأدوار النمطية عقبة بالنسبة للفتيات. من هنا يتعين التغلب على مثل هذا النوع من الحواجز

من خلال توفير عمل ملائم للفتيات والنساء والوالدين كجزء من سياسة الاندماج. وبالتوازي يتعين منح اهتمام خاص للرجال الذين قدموا بمفردهم إلى النمسا العليا ممن يعيشون دون رابط أسري. فسيكون من اللازم تفعيل إجراءات اندماج عامة وخاصة لهذه الفئة من المهاجرين.

الاندماج والتعايش على أرض الواقع

الاندماج وظيفة يتعين على الدولة بأكملها تأديتها طبقاً للتوزيع الاختصاصي للدولة والولايات بموجب الدستور. في الوقت ذاته يُعد الاندماج في الواقع جزءاً من حياة الأشخاص اليومية. ولأن النمسا العليا ولاية كبيرة بمدنها ودوائرها وبلدياتها فإنها تنتهج استراتيجية اندماج فوق مؤسساتية وشبه إقليمية ولا مركزية. وفقاً لذلك، فإن من الأهمية بمكان دعم البلديات والدوائر النشطة في العمل الاندماجي.

يمكن أن تؤدي الهجرة إلى ازدياد الحالات التي يتعايش فيها في المدن أو الدوائر أو البلديات أشخاص ينتمون لطوائف اجتماعية معينة أو من بلدان معينة في أنحاء المدن أو الأحياء أو الشوارع. وما دام أن ذلك يحدث بمقدار ضئيل وكانت هناك العديد من الأماكن والفرص للتلاقي وبناء الجسور فلا إشكالية في مثل هذا التطور. يستلزم التعايش الناجح تعاوناً وتكاتفاً يتسم بالانفتاح والسلاسة ويتعين أن يصطبغ التعايش مع الجيران بالاحترام المتبادل. أما إذا انطوت هذه الأماكن على عدم مساواة اجتماعية شديدة، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى العزل والتنافر وتشكل أوساط إشكالية موازية تؤثر بالسلب على الجميع. لهذا السبب يتعين منع تكون طوائف اجتماعية معزولة يعيش فيها الأشخاص حياتهم اليومية دون الارتباط بمجتمع الأغلبية مع نبذ القواعد السائدة محلياً. كما يتعين عند تخطيط المدن أو البلديات وأيضاً عند تسليم الوحدات السكنية مراعاة التأكيد على المزج بين الأشخاص من المنظور الاجتماعي والمنشأ. لأن ما يربطنا على الدوام ليس منشأنا بل اهتماماتنا ورغباتنا المشتركة.

القيم والتقاليد المستحقة للتوارث

يحكم التعايش قواعد غير مكتوبة إلى حد بعيد. فالقيم والتقاليد والعادات والممارسات المتواترة ثقافياً هي التي تصبغ الحياة اليومية وتمثل قيمة بالنسبة لكل مجتمع. لكن حتى مثل هذه العادات الثقافية غير موحدة في النمسا العليا بل متنوعة للغاية؛ لأنها ديناميكية وتخضع لتغيير مستمر. رغم كل الاختلافات توجد عادات حياتية نامية ومجربة ومتداولة تستحق المحافظة عليها. هذه العادات تشكل أساساً للتعايش بحيث يتعين على كل فرد معرفتها باعتبارها من مكونات الحياة في النمسا العليا.

يدخل في ذلك مثلا أن النمسا بلد علماني لكن في الوقت ذاته غير معاد للأديان. النمسا بلد منفتح مصبوغ بالصبغة المسيحية يلتزم بالإنسانية والتتوير. وبالتحلي بالحكمة وقابلية التفسير العقلاني للمواقف والقرارات يتم حل الانشاقات. النمسا بلد يتمتع بتوافق داخلي مميز بوصوله السلام. وهذا يعني رفض كل شكل من أشكال العنف. ولكنه يعني أيضا صقل مهارة النقد الذاتي ونقد معايير وقيمه والتعامل مع النقد وتحمله. وباعتباره بلدا يبرز فيه التعليم والنمو الاقتصادي تُعول النمسا العليا على جاهزية كافة الأشخاص الذين يعيشون فيها لتعليم أنفسهم وتدريبهم وتحقيق الإنجازات على مستوى التطور الشخصي أو تطوير الولاية - كلٌ بحسب قدراته الشخصية. وينبغي أن تتحلى ولايتنا بفضائل، مثل: المحافظة على المواعيد والنظام والمصادقية واللطف العام، فهي تدعم مستقبلا إيجابيا مشتركا. تهتم النمسا العليا بالأعياد التقليدية في التقويم الميلادي باعتبارها إرثا ثقافيا مشتركا. ورغم معرفتنا بأن هذه القيم والعادات والقواعد المكتوبة وغير المكتوبة للتعايش ترسم تارة صورة عن الحقيقة الواقعية وتارة أخرى صورة عن الحالة المثالية المأمولة، إلا أنها تخلق لدينا شعورا بالوطن والموثوقية والانتماء وتخدم بذلك التوجه والتكاتف المجتمعي.

يستحق الإرث الثقافي في النمسا العليا أن يتم تناقله. لكن يبقى دائما من الضروري أيضا مناقشة الممارسات والعادات الاجتماعية والثقافية ومناقشة مسألة أي منها يتعين تناقلها وتنميتها باعتبارها قيمة مجتمعية وأياها لا يتعين معه ذلك. إن هذه الولاية تستمد قوتها لتشكيل المستقبل من العلاقة العكسية بين الثابت والمتحرك والفرد والمجتمعي والانفتاح تجاه التغيير مقابل المتأصل.

لا يتعين على أي أحد في النمسا العليا أن يتصل من أصله أو جذوره الثقافية أو قناعاته الدينية فضلا عن أن ينكرها. لكن من المهم للمهاجرين التعرف على الممارسات والعادات الاجتماعية والثقافية في النمسا العليا ومقابلتها باحترام ليحظوا بفرصة التواصل مع كافة الناس على مستوى متكافئ.

الاحترام في التعامل مع بعضنا البعض

التعارف المتبادل والاحترام المتبادل من المقومات الأساسية لتحقيق تعايش سلمي فضلا عن إرساء ثقافة تناقش وتفاوض بناءة. يتعين التعاطي مع الخلافات بشكل منفتح ومنصف من خلال تبادل الحجج. يقصد بالاحترام المتبادل أن يقابل كل فرد نظيره باحترام وأن يُكِنَّ له الاحترام. في الوقت ذاته من حقنا أن نتوقع من نظيرنا أن يتصرف بالكيفية التي تجعل منه شخصا يستحق الاحترام أيضا. وبالعكس يمكن فقط المطالبة بالاحترام

إذا كان المطالب به يمثل نموذجاً للاحترام: فقط من يعامل الآخرين باحترام يستحق أن ينتظر من الآخرين احترامه أيضاً ومطالبتهم بذلك. بهذا المفهوم يشترط الاحترام المتبادل الاعتراف بالتكافؤ والتساوي مع الآخر، إذ يرتبط ذلك الأمر ارتباطاً أصيقاً بالتسامح.

من غير المسموح أن تصبح المطالبة بالاحترام المتبادل وصفة تهدئة يتم من خلالها تقادي مجالات خلاف ومجالات مشاكل محتملة أو عدم التحدث بشأنها. فالاحترام المبدئي هو شرط لإجراء نقاش بناء ينمي القدرة على النقد والتعاطي مع الخلافات. الاحترام للجميع حتى لموظفي الدولة، مثل: أعضاء هيئة التدريس وأجهزة الشرطة وما إلى ذلك بصرف النظر عن جنسهم. من غير المسموح في التعايش إعطاء مساحة للانتقاصات على أساس ثقافي وديني للأجناس أو للأشخاص غير المتدينين أو من أصحاب الديانات الأخرى. في هذا الصدد من المهم وجوب استيعاب فرضية وقوع امتهانات سواء في المجتمع المضيف أو داخل الطوائف المهاجرة. وبصرف النظر عن مصدر هذه الامتهانات فإنه يتعين التعاطي معها بالصرامة نفسها.

يُشترط للتعايش الجيد في الحياة اليومية المراعاة والتعاطف المتبادلين. ويُعد السلام المتبادل وتقبل حاجة الفرد إلى الهدوء ومراعاة حاجة غيره إلى الاختلاط بالآخرين واحترام الطبيعة والتعامل بعناية مع الممتلكات المجتمعية والأماكن العامة من معايير الاستعداد للرغبة في فهم الآخرين، الأمر الذي يمثل الشرط الضروري لتحقيق التعاون الطيب. وهو الأمر الذي تتبناه هذه الولاية.

